مصباح كمال*: بؤس قطاع التأمين العراقي: بعض الشجون التأمينية

ملاحظات تمهيدية

الشجون المرتبطة بواقع قطاع التأمين العراقي كثيرة وقد انتقيت بعضها لأغراض هذه الورقة. آمل أن يقوم غيري بالإضافة إليها لإكمالها. اشكر من أفادني ببعض المعلومات التي أعانتني على التنفيس عن إحباطي تجاه مصائر قطاع التأمين العراقي. آمل أن يخرج أولو الأمر من دائرة الرضا عن النفس فهو أول الطريق نحو إدراك مصادر القصور في أداء قطاع التأمين. قد أكون خاطئاً في التقييم وأرجو ممن يهمهم مصائر القطاع تنبيهي إلى مكامن الخطأ والقصور.

قطاع التأمين العراقي يضم شركات التأمين وإعادة التأمين العامة والشركات الخاصة، وجميعها تشترك في توصيف القطاع بالبؤس. لكن هذه الورقة ستركز، أساساً، على الشركات العامة لامتداد تاريخها إلى منتصف القرن العشرين ولأنها لا تزال هي الأكبر من حيث حجم الإيرادات والموارد المالية. تضم الورقة المحاور التالية:

آداب التخاطب
التدريب المهني
الكتابات التأمينية
القيادات التأمينية

سيلاحظ القارئ أن الورقة تعتمد على نصوص مقتبسة طويلة، وقد جاء هذا عمداً للتعريف بها وبكتابها من العهد "الذهبي" لقطاع التأمين.

سيرد ذكر الأسماء مع حفظ الألقاب.

آداب التخاطب

من خلال تعاملي مع "أركان" وكيانات التأمين في العراق تولدَّ عندي قناعة حول **غياب وفي أحسن الحالات ضعف التمسك بآداب التخاطب**. أذكر بهذا الشأن أنني كتبت غير مرة لإدارات بعض شركات التأمين، العامة والخاصة، مستفسراً عن أمرٍ ما أو عارضاً عليها بعض أفكاري أو معلومات تأمينية إلا أنني لم أحصل على ردٍ منها، ولا حتى الإعلام بالاستلام أو الاعتذار عن التواصل.

ترى كيف يكون تعامل شركاتهم مع المؤمن لهم والمطالبين بالتعويضات؟ وهل أن التعالي على المؤمن لهم والتلكؤ في الاهتمام برسائلهم هو السائد؟ ربما ينطوي السؤال على استفزاز، لكني أردت منه إثارة اهتمام بعض العاملين في قطاع التأمين لعرض الموقف الصحيح.

هذا الوضع يذكّرني بعملي في قسم التأمين الهندسي في شركة التأمين الوطنية في سبعينيات القرن الماضي. كنت وزميلي بسام البناء نعمل في شعبة التعويضات في هذا القسم، وكنا مواظبين على كتابة التقارير لتسوية المطالبات بالتعويض وكذلك المساهمة بكتابة التقارير الخاصة بالمعاينة الميدانية لمواقع الأضرار دون تأخير، والرد على رسائل المؤمن لهم باللغة العربية أو الإنجليزية، حسب مقتضى الحال، خلال 24 ساعة. كان من حرصنا على العمل الدؤوب والاهتمام بالمؤمن لهم وحقوقهم بموجب وثيقة التأمين اتخاذ موقف استباقي بتذكير طالبي التعويض تقديم المستندات المتعلقة بالمطالبة أو الإجابة على استفساراتنا لدفع التسوية إلى الأمام. وكان لنا موقف استباقي آخر في حال تأخرهم الشديد في توفير ما يدعم المطالبات واقتراب تاريخ سقوط حقهم بالمطالبة time bar/period of limitation (ثلاث

سنوات من تاريخ وقوع الحادث المسبب للضرر).[1] فقد كنا نذكّرهم بقرب سقوط حقهم قبل انقضاء فترة الثلاث سنوات.

أذكر أيضاً أن تقديمي للمساعدة في تحرير كتابات البعض في العراق لا يقابل بكلمة شكر بسيطة. مرة كتب لي أحدهم مادة قصيرة وجدت أن نشرها سيكون مفيداً. قمت بتحريرها وأرسلت النسخة المحررة إليه مقترحاً نشرها في أحد المواقع الإلكترونية. لم يتضمن جوابه كلمة الشكر السحرية بل التعالي البيروقراطي إذ كتب أربع كلمات فجّة: "لا مانع من النشر" وكأنني أحد الموظفين العاملين عنده!

نشرتُ مرة مقالاً نقدياً يثير التساؤلات حول غياب الإجراءات الصحيحة في استدراج عروض التأمين والقصور في الاكتتاب والإشارة إلى وجود فساد في الأمر من أوله إلى آخره (بدءاً بالمؤمن له مروراً بوسيط التأمين وانتهاءً بشركة التأمين). لم تقم الشركة المعنية بنقض أو تصحيح ما كتبت بل هددت بأنها ستقوم باتخاذ الإجراءات القانونية ضدي. بعد ردي العلني عليها لم تلجأ إلى القضاء كما هددت.

لقد أشّرَتْ هذه الحالة على غياب الموقف النقدي لدى العاملين في قطاع التأمين العراقي في التعامل مع الكتابات التأمينية المنشورة (ربما لأن عادة القراءة ليست متأصلة لدى الجميع). في العديد من

[1] وهو ما يعرف بالتقادم المسقط، أي سقوط الحق بالمطالبة بالتعويض بعد مضي ثلاث سنوات من تاريخ حدوث الواقعة. ويرد في المادة 990 من القانون المدني العراقي رقم 40 لسنة 1951 ما ينظم هذا التقادم:

1 – تسقط بالتقادم الدعاوى الناشئة عن عقد التأمين بانقضاء ثلاث سنوات من وقت حدوث الواقعة التي تولدت عنها هذه الدعاوى.
2 – ومع ذلك لا تسري هذه المدة:
أ – في حالة اخفاء بيانات متعلقة بالخطر المؤمن منه، او تقديم بيانات غير صحيحة او غير دقيقة عن هذا الخطر، الا من اليوم الذي علم فيه المؤمن بذلك.
ب – في حالة وقوع الحادث المؤمن منه الا من اليوم الذي علم فيه ذوو الشأن بوقوعه.

المناسبات أتذكر الراحل فاروق يونس (1935-2022) الذي كان يقرأ ما أنشره من موقف نقدي ويثير معي في موقع شبكة الاقتصاديين العراقيين التساؤلات وينقد بعض اطروحاتي. وقد تطور هذا التخاطب بيننا وتجسد في كتاب.[2]

التدريب المهني

هناك علاقة وثيقة بين معارف ومهارات الموظفين والموظفات والتدريب الذي يتلقونه وبين مستوى الأداء، وبالتالي تعزيز القدرة التنافسية والإنتاجية وجودة الخدمة التي تعرضها الشركات التي تضم مثل هؤلاء. ولذلك يصبح تخصيص فقرة لأغراض البحث والتطوير بضمنها التدريب ضرورياً كاستثمار استراتيجي لضمان التعزيز المستمر لقدرات الموظفين والموظفات. وما من شك أن مثل هذا الاستثمار يعزز من رضاهم وعدم تحولهم إلى شركات أخرى، وهو أمر مفيد للإبقاء على مستوى الأداء على المدى الطويل.

يؤسفني أن أقول إن نوعية التدريب المهني في قطاع التأمين أخذ بالتدهور منذ أربعة عقود. وما زاد في هذا التدهور بعد 2003 هو غياب سياسة للتدريب المهني[3] ورضا شركات التأمين وجمعيتها عن

[2] فاروق يونس ومصباح كمال، **قضايا تأمينية في حوارات وتعليقات**، إعداد وتحرير مصباح كمال، (منشورات شبكة الاقتصاديين العراقيين، 2022).

الكتاب متوفر في موقع شبكة الاقتصاديين العراقيين:
قضايا-تأمينية-في-حوارات-وتعليقات(iraqieconomists.net) IEN-Final.pdf-

يضم موقع الشبكة نعياً للراحل يمكن قراءته باستخدام هذا الرابط:
شبكة الاقتصاديين العراقيين تنعي رحيل زميلها الخبير الاقتصادي الأستاذ فاروق يونس (1935-2022) –
شبكة الاقتصاديين العراقيين(iraqieconomists.net)
Obituary-IEN-002.pdf (iraqieconomists.net)

[3] مصباح كمال، **ملاحظات حول الرقابة على قطاع التأمين العراقي**، (مكتبة التأمين العراقي، 2021)، فصل "التدريب المهني بين الجمعية والديوان: ملاحظات أولية،" ص 77-87.

التدريب الذي تقوم به. نقول هذا وفي بالنا الدورات التدريبية التي كانت تنظم في المركز التدريبي لشركة التأمين الوطنية[4] والمؤسسة العامة للتأمين (ألغيت سنة 1988) التي كان بعضها يمتد لعدة شهور؛ وكذلك انتقاء بعض الموظفين للتدريب خارج العراق من أجل بناء كوادر الصف الثاني في الشركات ورفع المستوى المهني التخصصي. لقد تعلّمتُ الكثير من أصول التأمين في دورة تأمينية ابتدائية أواخر عام 1968 بعد تعييني في شركة التأمين الوطنية في بغداد.

لنقرأ ما كتبته الأديبة مي مظفر حول التدريب في شركة إعادة التأمين العراقية:

> في تلك المرحلة المبكرة [1961] كنا نتدرب مع خبيرة تأتينا من شركة التأمين الوطنية وهي الآنسة سعاد برنوطي، التي حصلت فيما بعد على بعثة حكومية ونالت الدكتوراه في مجال التأمين من أمريكا. ثم جاءنا خبير من الشركة السويسرية لإعادة التأمين يدعى ألبرت كونز، تولى التدريب العملي كما عقد دورة نظرية، ضمت الموظفين الفنيين غير أن الدورة لم تستمر بسبب تفاوت قدراتهم اللغوية. فرأى الدكتور مصطفى أن من الأفضل إيفاد الموظفين للتدرب في الشركة السويسرية لإعادة التأمين. في الوقت نفسه، ولاهتمامه بالجوانب العلمية، كان يوجه

---

[4] يذكر الزميل محمد الكبيسي في مقال له بعنوان "مجيد أحمد الياسين: ذكريات شخصية" تلقيه تدريباً إذ كتب التالي:

"شاركت في بداية العام 1970 في دورة أساسية أعدتها الوكالة [وكالة مجيد الياسين] في المركز التدريبي التابع لشركة التامين الوطنية في شارع السعدون قرب ساحة النصر، على ما اذكر، تلقينا فيها محاضرات نظرية من السادة شوقي سلبي وجميل نظام سامي وبصري محمد صالح وفاروق جورج والأستاذ بهاء بهيج شكري وآخرين غيرهم لا تحضرني أسماؤهم." **مرصد التأمين العراقي**:
https://iraqinsurance.wordpress.com/2012/11/08/majeed-al-yaseen-insurance-agency-personal-recollection/
المحاضرون في هذه الدورة كانوا يحتلون مواقع متقدمة في شركة التأمين الوطنية والمؤسسة العامة للتأمين. بهاء بهيج شكري كان في ذلك الوقت يمارس المحاماة ويتناول قضايا المؤمن لهم التأمينية أمام المحاكم.

الموظفين للدراسة عن طريق المراسلة من أجل الحصول على شهادة مهنية Chartered Insurance Certificate بإشراف المعهد الثقافي البريطاني في بغداد. فقد كان الطموح العلمي واحداً من معايير الترقية في سياسة الشركة تحت إدارته، بل أصبح من الواضح أن من لا تتسم به شروط اللحاق بالمستوى المطلوب يظل على الهامش.[5]

وأكَّد قيس المدرس سياسة التدريب في الإعادة العراقية في أماكن متفرقة من ورقته ومن بينها ما كتبه في الفقرة 5:

كانت خطة التدريب في الاعادة العراقية على مستويات ثلاث.
- تدريب داخلي – كان يتولاه الدكتور مصطفى رجب بنفسه ثلاثة ايام في الأسبوع
- حضور كورسات معهد التأمين.
- الإيفاد لخارج العراق لتطوير اللغة الإنكليزية والتدريب لدى مكاتب الوسطاء ومن خلالهم مكتتبي اللويدز او مع شركات اعادة التأمين: الميركنتايل أند جنرال Mercantile & General، فكتوري Victoryوالاعادة السويسرية Swiss Reوميونخ ري Munich Reوغيرها.

بفضل دراستي والشهادة التي حصلت عليها فقد اقتصر تدريبي على محاضرات الدكتور مصطفى رجب والإيفاد الى سويسرا والمملكة المتحدة لمدة 45 يوماً وهي التي ساهمت جميعها في صقل معارفي الأكاديمية ومهاراتي الفنية.[6]

[5] مي مظفر، "شهادتي عن تجربتي في شركة إعادة التأمين العراقية، نشر في موقع **مرصد التأمين العراقي**:
https://iraqinsurance.wordpress.com/2017/02/16/may-muzafar-my-experience-at-the-iraq-reinsurance-company/
وموقع **شبكة الاقتصاديين العراقيين**:
http://iraqieconomists.net/ar/2017/02/16/%d9%85%d9%8a-%d9%85%d8%b8%d9%81%d8%b1-%d8%b4%d9%87%d8%a7%d8%af%d8%aa%d9%8a-%d8%b9%d9%86-%d8%aa%d8%ac%d8%b1%d8%a8%d8%aa%d9%8a-%d9%81%d9%8a-%d8%b4%d8%b1%d9%83%d8%a9-%d8%a5%d8%b9%d8%a7%d8%af%d8%a9/

[6] قيس المدرس، "استذكار مسيرة العمل في شركة إعادة التأمين العراقية،" **موقع شبكة الاقتصاديين العراقيين**:

وفي كتاب مخطوط غير منشور للزميل فؤاد عبدالله عزيز يرد ذكر التدريب في أماكن مختلفة منه انتقيت منه الآتي:

> وفي غمرة العمل في قسم التعويضات استدعيت إلى مقابلة من قبل لجنة تطوير الكوادر في الشركة التي يرأسها السيد شمس الدين الكاظم المعاون الاداري للمدير العام، ومن اعضائها السادة بصري محمد صالح المعاون الفني للمدير العام، وانطوان سليم إيليا مدير قسم إعادة التأمين، وناظم الخضيري مدير القسم الفني. واتضح ان المقابلة تخص اختيار اثنان من عدد من الموظفين المرشحين من قبل مدرائهم للمشاركة في دورة مركز التدريب التأميني السويسري العائد لشركة إعادة التأمين السويسرية التي كان مقررا ابتدائها بداية الشهر الثامن 1975. وجرى التركيز في هذه المقابلة على الجانب الفني التأميني والتحدث باللغة الانكليزية والذي كان مستوى تحدثي فيها متوسطا، ولا أنسى ان السيد شمس الدين الكاظم كان ميالا لترشيحي للدورة بشكل واضح مرددا امام اللجنة ان ما يعطيني الاولوية في الترشيح هو الدور القيادي المستقبلي الذي يمكن ان يلعبه المرشح ضمن اعتبارات ادارة الشركة وتقييمها.[7]

وبودي هنا أن أذكر شيئاً من تجربتي الشخصية فقد ابتعثتُ من قبل شركة التأمين الوطنية سنة 1972 للمشاركة في دورة مركز التدريب

---

http://iraqieconomists.net/ar/2017/02/10/%d9%82%d9%8a%d8%b3-%d8%a7%d9%84%d9%85%d8%af%d8%b1%d8%b3-%d8%a7%d8%b3%d8%aa%d8%b0%d9%83%d8%a7%d8%b1-%d9%85%d8%b3%d9%8a%d8%b1%d8%a9-%d8%a7%d9%84%d8%b9%d9%85%d9%84-/%d9%81%d9%8a-%d8%b4%d8%b1%d9%83%d8%a9

[7] فؤاد عبدالله عزيز، **ثلاثة عقود في شركة التأمين الوطنية**، (بدأ بكتابتها أواخر سنة 2017).

نشر كتاباً بعنوان **التأمين في العراق: الواقع وآفاق المستقبل** (بغداد: موسوعة القوانين العراقية، 2005؟) لتقييم هذا الكتاب راجع: مصباح كمال، "ملاحظات سريعة على كتاب فؤاد عبد الله عزيز: التأمين في العراق: الواقع وآفاق المستقبل،" **مجلة التأمين العراقي**:
http://misbahkamal.blogspot.com/2008/02/blog-post.html

التـــأميني السويســـري Swiss Insurance Training Centre (SITC) العائـد لشـركة إعـادة التـأمين السويسـرية، امتـدت لأكثـر مـن خمســة شــهور بضــمنها شــهراً للتــدريب العملــي one-the-job training فـي قسـم التـأمين الهندسـي للشـركة. بعـدها أوفـدتُ لحضـور دورة تدريبيـة فـي مجـال التـأمين الهندسـي مـع شـركة كومرشـيال يونيـون فــي لنــدن تضــمنت المحاضــرات والتــدريب العملــي اســتغرقت شــهراً. وكانـت النيـة إيفـادي إلـى شـركة ميـونيخ لإعـادة التـأمين ولـم يتحقـق ذلـك لأنني كنت قد غادرت العراق لإكمال دراستي في لندن.

لا أتـوفر علـى معلومـات كافيـة للكتابـة عـن سياسـة التـدريب فـي شـركة التـــأمين العراقيـــة، وأحســـب أن بعـــض موظفيهـــا تـــدربوا فـــي مركـــز التدريب التأميني السويسري.

الكتابات التأمينية

يفتقـر قطـاع التـأمين العراقـي إلـى مجلـة متخصصـة بالتـأمين وإدارة الخطـر منـذ توقـف إصـدار مجلـة **رسـالة التـأمين** سـنة 1981 (نشـر أول عـدد سـنة 1967) سـوى صـدور نشـرة بعنـوان **نافـذة علـى التـأمين** سـنة 1983 بـادر إلـى تأسيسـها وإصـدارها الراحـل سـليم الـوردي، عنـدما كـان مـديراً لقسـم التخطـيط والمتابعـة فـي شـركة التـأمين الوطنيـة، واسـتعان لتحريرهـا بالصـحفية العريقـة سـلوى زكـو. لكـن النشـرة لـم تسـتمر طويلاً (توقفت حسب علمي سنة 1990).

منـذ ذلـك الحـين وحتـى الوقـت الحاضـر لـم ينشـر الكثيـر مـن المقـالات والكتـب التأمينيـة،[8] وتفـرَّدت الفتـرة مـا بعـد 2003 بالجـدب والخـواء مـع

[8] د. جمال عبد الرسول الدباغ، **من النتاج المعرفي العراقي في إدارة الخطر والتأمين وإعادة التأمين لغاية العام 0 200- ببليوغرافيا التأمين**. الكتاب متوفر في موقع شبكة الاقتصاديين العراقيين:
من النتاج المعرفي العراقي في إدارة الخطر والتأمين وإعادة التأمين لغاية العام 0 200- ببليوغرافيا التأمين – شبكة الاقتصاديين العراقيين(iraqieconomists.net)

استثناءات قليلة لعل أبرزها أطاريح التأمين الأكاديمية للحصول على شهادة الماجستير، وهذه ظلت حبيسة في الجامعات ولم ينشر منها إلا القليل، ولا نعرف قيمتها العلمية لأنها ظلت خارج التداول العام.[9] يضاف إلى ذلك بعض البحوث في المجلات الأكاديمية وعدد قليل من الكتب.

إن عدد كتب التأمين المنشورة في العراق، كما يتبين من البيبلوغرافيا التي صنّفها جمال عبد الرسول غانم، كانت قليلة قبل 2003. لذلك فإن قلة ما نُشر من كتب بعد هذا التاريخ هو استمرار للماضي ويشير إلى وجود مشكلة في تأليف ونشر كتب التأمين. ربما لو كان هناك معهد للبحوث التأمينية فإنه كان سيخرج علينا بين الحين والآخر بدراسات وكتب متخصصة في فروع التأمين المختلفة وقضايا التأمين العراقي.

وقد كانت لنا محاولة لملء الفراغ في النشر التأميني من خلال إطلاق **مكتبة التأمين العراقي** الإلكترونية[10] ومدونة **مجلة التأمين العراقي**

من-النتاج-المعرفي-العراقي-النسخة-النهائية(iraqieconomists.net) pdf.

مصباح كمال، "قراءة سريعة في كتاب د. جمال عبد الرسول الدباغ: من النتاج المعرفي العراقي في إدارة الخطر والتأمين وإعادة التأمين لغاية العام 2000،" موقع شبكة الاقتصاديين العراقيين:
مصباح كمال*: قراءة سريعة في كتاب د. جمال عبد الرسول الدباغ: من النتاج المعرفي العراقي في إدارة الخطر والتأمين وإعادة التأمين لغاية العام 2000 – شبكة الاقتصاديين العراقيين(iraqieconomists.net)
http://iraqieconomists.net/ar/wp-content/uploads/sites/2/2020/05/%E2%80%99Misbah-Kamal-Reading-in-Jamal-Ghanem-Insurance-Bibliography-IEN.pdf

9 أعرف هذا من خلال تعاوني مع عدد من طلبة الماجستير في الرد على استفساراتهم واستلامي نسخة من كتاب بشرى رضا محمد السورميري **إدارة الخطر والتأمين في المشاريع النفطية** (بغداد: دار الكتب العلمية، 2019) كهدية منها. كان الكتاب أصلاً أطروحتها لنيل شهادة الماجستير.

10 نشرت المكتبة حتى الان 44 كتاباً وكراساً.

ومدونة **مرصد التأمين العراقي**، توقف العمل بهما بعد أن فتحت **شبكة الاقتصاديين العراقيين** موقعها لنشر الكتابات التأمينية. وهي الآن المنبر الرصين الوحيد لنشر الكتابات التأمينية العراقية، فهي تضم عداً كبيراً من الأوراق تغطي أوضاع التأمين منذ 2003 وشيئاً من تاريخ التأمين في العراق ومنه، على سبيل المثل، السجال الذي دار بين بهاء بهيج شكري ومصطفى رجب حول منشأ فكرة تأسيس شركة لإعادة التأمين في العراق مما أضاف الجديد لتاريخ الفكرة والقائمين عليها.[11]

عدا ذلك ليس هناك ما يثير الاهتمام. ربما يكتب البعض في الفيسبوك أو المواقع المماثلة، وهو ما لم أطلع عليه لكوني لا أملك حساباً مع هذه المواقع. لكن الدكتور بارق شبر، منسق شبكة الاقتصاديين العراقيين، كان يزودني بين الحين والآخر ما يستهدي إليه من تعليقات تأمينية عراقية لكن معظم هذه التعليقات لم تكشف أن أصحابها يمتلكون ناصية اللغة العربية أو فهم أساسي لمبادئ وممارسات التأمين ففيها هشاشة في التعبير وفي عرض الأفكار والمحاججة.

[11] نشر بهاء بهيج شكري في عمّان ثمانية كتب تأمينية (**بحوث في التأمين، التأمين في التطبيق والقانون والقضاء، التأمين البحري في التشريع والتطبيق، إعادة التأمين بين النظرية والتطبيق، التأمين من المسؤولية في النظرية والتطبيق، التأمين على الأشخاص، غطاء الحماية والتعويض في نظام التأمين، المعجم الوسيط في مصطلحات وشروط التأمين، إنجليزي-عربي**، في جزئين)، وهو صاحب أول كتاب منهجي عراقي في التأمين صدر بعنوان **النظرية العامة للتأمين** (بغداد، 1960) لا يزال يحتفظ بقيمته العلمية. وفي سنة 2021 صدر له ضمن منشورات مكتبة التأمين العراقي كتاب **رسائل في تاريخ التأمين في العراق**، إعداد وتحرير مصباح كمال.

ونشر مصطفى رجب كتابين في بيروت: تيسير التريكي ومصباح كمال، **حوار مع رائد في إعادة التأمين: الدكتور مصطفى رجب** (بيروت: منتدى المعارف، 2020)، وكتاب **حماية حقوق من لا ذنب لهم: أبحاث تأمينية ذات صلة** (بيروت: منتدى المعارف، 2022).

أمـا مـا ينشـر فـي الصـحف فهـي علـى درجـات متفاوتـة مـن الجـودة وتكشـف بعـض الحـالات عـن قصـور فـي فهـم مؤسسـة التـأمين وعملهـا. وقد كتبت غير مرة عن ضعف التغطية الصحفية للنشاط التأميني.[12]

لـم يصـلني مـا يفيـد أن العـاملين والعـاملات فـي قطـاع التـأمين قـد تنـاولوا قضـايا التـأمين فـي كتابـات قائمـة علـى البحـث. عـدا المقـالات التـي جمعتهـا حـول **نقـد قـانون تنظـيم أعمـال التـأمين لسـنة 2005** (مكتبـة التـأمين العراقـي، 2013) ومقـالات الزميـل مـنعم الخفـاجي،[13] وبعـض مقـالات الـزميلتين هيفـاء شـمعون عيسـى وإسـراء صـالح داؤد وآخـرين، المنشـورة فـي موقـع شـبكة الاقتصـاديين العـراقيين. وعـدا ذلـك لـيس هنـاك الكثيـر يثيـر الاهتمـام. علـى سـبيل المثـل، لـم يكتـب مـا يكفـي عـن قـانون 2005 (كـالمواد الضـارة لقطـاع التـأمين، التضـارب بـين أحكامـه وأحكـام قـوانين التـأمين النافـذة)، ولـم تـدرس النصـوص الخاصـة بالتـأمين التـي وردت فـي الورقـة البيضـاء، أو التصـريحات الحكوميـة بشـأن التـأمين، أو نقـد قـرارات تعيـين المـدراء العـامين لشـركات التـأمين الحكوميـة، أو تقيـيم أوضـاع شـركات التـأمين الخاصـة وتزايـد عـددها دون أن تمتلـك المقومـات المهنيـة والفنيـة لإدارة العمليـة التأمينيـة وحساباتها.

القيادات التأمينية

[12] مصباح كمال، "تجاوز الأمانة العلمية في الكتابة الصحفية وفي عرض الأفكار التأمينية من قبل خبراء وأكاديميين،" موقع شبكة الاقتصاديين العراقيين:
مصباح كمال*: تجاوز الأمانة العلمية في الكتابة الصحفية وفي عرض الأفكار التأمينية من قبل خبراء وأكاديميين – شبكة الاقتصاديين العراقيين(iraqieconomists.net)
'Misbah-Kamal-Press-and-Intellectual-Integrity-IEN.pdf (iraqieconomists.net)
ويرد في المقال إشارة لأوراق سابقة لي حول الكتابة الصحفية عن التأمين في الهامش رقم 9، ص 10.

[13] نشر منعم الخفاجي الكتب التالية: **مدخل لدراسة التـأمين** (بيروت: منتدى المعارف، 2018)؛ **تـأمين خسـارة الأرباح** (بغداد: منشورات شركة التـأمين الوطنيـة، 2020)؛ **نحـو قطـاع تـأمين عراقـي فعّـال: تحـديات وحلـول** (بغداد: منشورات شبكة الاقتصاديين العراقيين، ط2، 2021)

ليس أدلُّ على بؤس قطاع التأمين العراقي في الوقت الحاضر من القيادات التي تدير الشركات العامة الثلاث (شركة التأمين الوطنية، شركة التأمين العراقية، شركة إعادة التأمين العراقية). وقد كتبت في مقال سابق إن من الصفات المشتركة بين المدراء العامين لشركات التأمين العامة هي أنهم وصلوا إلى مناصبهم بفضل نظام المحاصصة في توزيع المغانم وليس لأنهم يتمتعون بالمؤهلات المناسبة للوظائف المرتبطة باختصاصهم. وهو ما أكده وزير المالية المستقيل علي عبد الأمير علاوي في رسالة استقالته (16 آب 2022)، إذ قال إن المدراء العامين في الوزارة شغلوا مناصبهم لفترات قصيرة، ووقع العديد منهم تحت تأثير الأحزاب السياسية (والتوصيف الأقرب للواقع هو أنهم يتشاركون في الانتماء السياسي والطائفي والعصبوي ولذلك يحصلون على بعض المغانم).[14]

بعض ما وردني من معلومات تؤكد على الجدب بهذا الشأن، فالمدير العام الجديد **لشركة التأمين الوطنية** (تعيّنت في آذار 2023) كانت معاونة مدير الحسابات في المصرف الصناعي، ولم يسبق لها أن تعاملت مع الشأن التأميني بعمق، ولم تتدرب في شؤون الإدارة الحديثة. ومن المؤسف أن النقص في التأهيل يجد غطاءً له في ادعاء المعرفة التأمينية، وتجنب الاستماع لمشورة العارفين في الشركة، والفشل في الاستفادة من الطاقات المتوفرة داخل الشركة. هي بهذه الصفات "ضحية" لقرارات السلطة الطائفية الحاكمة التي لا تحسن، لا بل لا تعرف، ما تتطلبه قيادة شركة تأمين تأسست سنة 1950 وتاريخها ما قبل المحاصصة يشهد على إدارتها من قيادات رفيعة في معرفتها بمؤسسة التأمين وبأساليب الإدارة الحديثة، وكان لها عصرها "الذهبي" في ستينيات وسبعينيات القرن العشرين.

[14] مصباح كمال، "رسالة استقالة وزير المالية وسياسة الاستخدام في الوزارة- تعيين مدراء شركات التأمين العامة نموذجاً،" موقع شبكة الاقتصاديين العراقيين:
مصباح-كمال-رسالة-استقالة-وزير-المالية-وسياسة-الاستخدام-في-الوزارة-تعيين-مدراء-شركات-التأمين-العامة-نموذجاً(iraqieconomists.net) pdf.

أمـا المـدير العـام الجديـد **لشـركة التـأمين العراقيـة** (تعـيّن فـي نيسـان 2023 وكالـة أو تكليفـاً لتمشـية أعمـال الشـركة) كـان يشـغل، حسـب مـا نقـل إلينـا، موقـع مـدير عـام الـدائرة الإداريـة فـي وزارة الماليـة، وشـغل لـبعض الوقـت منصـب المـدير العـام لشـركة إعـادة التـأمين العراقيـة (آب 2021)، كمـا كـان مـديراً عامـاً لهيئـة الكمـارك. يفتـرض، اعتمـاداً علـى هـذا السـجل، أنـه يـأتي إلـى شـركة التـأمين العراقيـة (تأسسـت سـنة 1959) محمـلاً بشـيء مـن الصـفات الإداريـة أو القليـل مـن المعرفـة التأمينيـة، لكن الواقع يكشف عن خواء.

هـذا الخـواء يجـد غطـاءً لـه فـي إدارتـه لمـوظفي الشـركة باسـتخدام الصـوت العـالي ونعـتهم بالبـدو والحراميـة. مـن يـدري لعـل فـي هـذا النعـت بعـض الصـحة خاصـة وأن سـلفه قـد أُبعـد مـن منصـبه لسـوء الإدارة والتصـرف بمـوارد الشـركة وكـان بعـض المـوظفين متـواطئين معـه. لـيس هـذا فحسـب بـل أنـه يعـرض نفسـه فـي وزارة الماليـة بأنـه "رجـل تـأمين"! وهـذا ادعـاء فـارغ لأن **رجـل التـأمين** يتميـز بمعرفـة متينـة بالقواعـد الفنيـة لنظـام التـأمين والقـوانين المـؤطرة لـه، وهـو لـيس مجـرد **موظـف تـأمين**. لنقـرأ بهـذا الشـأن مـا كتبـه بهـاء بهـيج شـكري فـي هذا السياق في رسالة له:

> كمـا قـرأت مـا كتبتـه عـن المرحـوم مؤيـد الصـفار،[15] الـذي أعتبـره واحـدًا مـن رجـال التـأمين علـى الـرغم مـن محدوديـة اتصـالي بـه. فأنـا أميّـز بـين موظـف

[15] الإشارة هنا لمقال مصباح كمال، مؤيد الصفار، "مكتتب ومدير في شركة تأمين عامة،" **الثقافة الجديدة**، العدد 380، كانون الثاني 2016، ص 57-66. نشرت أيضاً في موقع شبكة الاقتصاديين العراقيين:
http://iraqieconomists.net/ar/2016/04/21/%d9%85%d8%b5%d8%a8%d8%a7%d8%ad-%d9%83%d9%85%d8%a7%d9%84-%d9%85%d8%a4%d9%8a%d8%af-%d8%a7%d9%84%d8%b5%d9%81%d8%a7%d8%b1-%d9%85%d9%83%d8%aa%d8%aa%d8%a8-%d9%88%d9%85%d8%af%d9%8a%d8%b1-%d9%81%d9%8a/

وهو متوفرة في الشبكة العنقودية:

التـأمين ورجـل التـأمين، فـالأول يـتقن الأعمـال المكتبيـة فيؤديهـا ليقـبض راتبًـا فـي نهايـة الشـهر، والثـاني هـو الـذي يغـوص فـي أعمـاق قواعـد نظـام التـأمين المعقـدة. فكـان المرحـوم مؤيـد الصـفار مـن النـوع الثـاني. ولا يسـعني إلا أن أكـرر الإشـادة بالحيـاد والموضـوعية التـي تتمتـع بهـا عنـدما تتحـدث عـن العـاملين فـي حقـل التـأمين، حتـى ولـو لـم تكـن لـك علاقـة شخصية بهم.[16]

وهـو كسـلفه مهمـوم بمسـألة الحـوافز (الشـركة ذات تمويـل ذاتـي ولهـا نظـام خـاص بـالحوافز الماديـة) والإيفـادات إلـى خـارج العـراق. وعـدا ذلـك فـإن المـوظفين يشـكون مـن تـأخيره فـي التعامـل مـع بريـد الشـركة وعـدم صـرف التعويضـات وعمـولات المنتجـين وغيرهـا ممـا لـم يُفصـح عنـه. لـو كانـت هنـاك شـفافية ومسـاءلة لكانـت هـذه الأمـور موضـوعاً للمناقشة للتمهيد لاتخاذ الإجراءات التصحيحية.

أمـا **شـركة إعـادة التـأمين العراقيـة** فقـد صـارت أشـبه مـا يكـون بمكـب لاسـتلام أرذل القيـادات. منـذ تأسيسـها سـنة 1960 وحتـى 2005 (45 سـنة) كـان للشـركة ثلاثـة مـدراء عـامين (مصـطفى رجـب، قـيس المـدرس، فـؤاد عبـدالله عزيـز). بعـد ذلـك (2005-2023) تـوالى علـى إدارة الشـركة سـتة عشـر مـديراً عامـاً أصـيلاً أو بالوكالـة أو تكليفـاً لتمشـية الأعمـال، معظمهـم لا يمتلكـون معرفـة باللغـة الإنجليزيـة، وهـي أساسـية لأن الشـركة تتعامـل مـع وسـطاء وشـركات إعـادة التـأمين الأجنبية.

https://drive.google.com/file/d/0B8kCZNvJ2l88VTByVV9aZnN1WG8/view?usp=sharing

للمزيد من التعريف بالصفار راجع: **في استذكار مؤيد الصفار، 1939-1992 (1 تموز 1939 – 9 نيسان 1992)**، إعداد وتحرير: مصباح كمال (مكتبة التأمين العراقي، 2022).

[16] بهاء بهيج شكري، **رسائل في تاريخ التأمين في العراق**، (مكتبة التأمين العراقي، 2021)، ص 17.

المدير العام الجديد تعيَّن في أيار 2023. قبل ذلك كان المفتش العام لوزارة المالية، لا علاقة له بالتأمين دونكم إعادة التأمين فهو من خارج القطاع. ومن الغرائب أنه يشغل أيضاً منصب رئيس هيئة التقاعد الوطنية، وأن عمره الصغير لا يتناسب مع درجته الوظيفية. (يبدو أن العراق قد خلا من الكفاءات لملء المناصب)

من المؤسف حقاً أن وزارة المالية لا تقيم وزنًا حقيقيًا لشركة إعادة التأمين العراقية كما يشهد على ذلك قراراتها بتعيين مدراء عامين من خارج قطاع التأمين. لم يُعرف عن أي من هؤلاء "الخارجيين" تقديم مساهمة لها قيمتها في تطوير عمل الشركة أو تحسين أدائها؛ ويبدو أن مساهمتهم اقتصرت على وقف تطوير الشركة. لقد شغلوا مناصبهم بفضل نظام المحاصصة.

إن **وزراء المالية** ابتداءَ من سنة 2005 بضمنها الوزارة "الطيفية" الحالية[17] يفتقرون إلى فهم حقيقي لمؤسسة التأمين لا بل يمكن التأكيد بأنهم جاهلون بها. لا الوزارة ولا الحكومة/الحكومات أبدت أدنى اهتمام منذ هذا التاريخ بهذه الشركات فهي بالنسبة لها مجرد "إقطاعيات" تحت تصرفها، تقوم بتغيير مدراءها العامين بين الحين والآخر، مع بعض الاستثناء في تعيين سيدتين لإدارة التأمين الوطنية، متى ما أرادت، وليس هذا فحسب فهي تختار الأسوأ من مريديها من أصحاب الانتماء الطائفي ليحتلوا المراكز العليا في هذه الشركات.

امتدت هذه السياسة في التعيين إلى **ديوان التأمين** حتى أيلول 2020 حيث تم تنصيب سيدة لا يُعرف عنها ارتباطها بنظام المحاصصة. ومن متابعتي لما يصلني من معلومات عن عملها فإنها تؤشر على بدء تفعيل الوظيفة الرقابية للديوان، لكني ألاحظ أن هذا العمل

[17] باستثناء النشاط الملحوظ للوزارة في تعيينات المدراء العامين ليس معروفاً حتى الآن إن كان قطاع التأمين سيشغل حيّزاً كبيراً من اهتمامات الوزيرة طيف سامي محمد. ولم نقرأ ما يفيد أنها ستعمل على متابعة وتحقيق بعض الإصلاحات الخاصة بقطاع التأمين التي وردت في الورقة البيضاء.

يصطدم مع "حيتان" القطاع وأعوانهم في وزارة المالية. هناك عدم تقدير لهذه الوظيفة فلم يشهد تاريخ التأمين العراقي ما يماثله من رقابة، فالرقابة التي كانت تمارسها المؤسسة العامة للتأمين في الماضي وبعدها الرقابة التي كانت تمارسها وزارة المالية شكلية. قد نجد العذر في ذلك في كون الوظيفة الرقابية على التأمين في الماضي حتى في الأسواق المتقدمة لم تكن بالمستوى الذي نعرفه في الوقت الحاضر.[18]

يلحُّ على ذهني بين حين وآخر سؤال المقارنة بين "أركان" التأمين في العراق قبل وبعد 2003. لماذا كانت القيادات التأمينية في الماضي رفيعة المستوى في علمها بالتأمين وممارستها لإدارة شركات التأمين وقدرتها على رفع مستوى الأداء؟ ولماذا لا نجد ما يماثلهم في الوقت الحاضر؟

هذا موضوع يستحق من يبحث فيه، ولكننا ربما نجد بعض الجواب في واقع أن القطاع في الماضي كان محمياً إلى حد كبير من التدخل السياسي. هذه الورقة هي محاولة أولية بهذا الاتجاه. فيما يلي اقتبس نصوصاً لها علاقة ببعض مظاهر الحضور السياسي في قطاع التأمين وكيف كان يجري التعامل معه.

لنقرأ ما كتبه عبد الباقي رضا:

> ربما تعرف أن (ضابط الأمن) الحزبي الذي فرض في جميع الدوائر لم يكن له تأثير على أي عمل من أعمالي قط، وأتذكر أنه طلب مقابلتي مرة فأذنت له فتحدث في موضوع لا أتذكره الآن ولكني أتذكر اني قلت له بأن وقتي الرسمي لا يتسع لبحث هذا الموضوع وبإمكانك عرضه علي في دوامي المسائي. لم يكن يدخل علي إلا بعد استئذان وعند الضرورة.

[18] ما يؤيد ذلك أن الرابطة الدولية لمشرفي التأمين International Association of Insurance Supervisors (IAIS) لم تتأسس إلا سنة 1994، مقرها بازل، سويسرا.

أما بعد أن تركت الشركة عرفت انه كان يصول ويجول حتى ان أحد المدراء العامين ذهب إلى بيت ضابط الأمن في أحد الأعياد مدعواً على الغداء عنده. لم أتعرض لأي ضغط سياسي في أي من أعمال الشركة أو تعييناتها عدا الذين أعيد تعيينهم من المفصولين السياسيين كالأستاذ بديع السيفي.[19]

في سياق مختلف وفي حوار مع مصطفى رجب أُثير السؤال التالي معه:

السؤال (8): ماذا عن الدعم الحكومي للإعادة العراقية؟

الجواب: لقيت الإعادة العراقية دعماً حكومياً استثنائياً من قبل جميع الحكومات التي تعاقبت على الحكم منذ 1960، ذلك أن المسؤولين الحكوميين جميعاً أدركوا أن هذه الشركة قد تم تأسيسها للتعامل في الميدان الدولي وأن إدارتها قد أبعدت الشركة والعاملين فيها عن التيارات السياسية والتقلبات الحكومية وأن أعمالها ذات طبيعة خاصة.

أقدم نماذج من الدعم الذي لقيته الشركة على مر السنين:

[19] عبدالباقي رضا، **رسائل في السيرة والتأمين**، إعداد وتحرير مصباح كمال، (مكتبة التأمين العراقي، 2022)، ص 78.

في رسالة لي له بتاريخ 19 تشرين الأول 2016 كتبت:

إن من عرفوك عن قرب أو عن بعد يشيرون إلى إياديك البيضاء ورصانة إدارتك لشركة التأمين الوطنية وفرادة تلك الإدارة المنزهة عن المصالح الشخصية والسياسية والحزبية والدينية، وعملك البناء الهادئ الدؤوب.

للتعريف بمناقب عبد الباقي رضا وإدارته لشركة التأمين الوطنية (1966-1978) راجع: مصباح كمال، "الأستاذ عبد الباقي رضا- تقييم دور القائد الإداري في مؤسسة تابعة للقطاع العام،" موقع شبكة الاقتصاديين العراقيين:
مصباح كمال: الأستاذ عبد الباقي رضا- تقييم دور القائد الإداري في مؤسسة تابعة للقطاع العام – شبكة الاقتصاديين العراقيين(iraqieconomists.net)

1- منذ البداية كان واضحاً لديَّ أن طبيعة عمل الشركة تتعارض مع القيود التي يفرضها البنك المركزي على تحويل النقد إلى الخارج، إذا كيف يمكن لشركة إعادة التأمين أن تكسب ثقة الأسواق العالمية وشركات التأمين المسندة إذا كانت خاضعة في بلدها للقيود على عمليات تحويل النقد. لذلك سعيت للاتصال بالبنك المركزي العراقي (بتأييد من وزارة التجارة) للحصول على الإعفاء من تلك القيود على أن تقدم الشركة قوائم شهرية بما يتم تحويله للخارج وما يتم استلامه من الخارج. حيث تمت الموافقة. وحسب علمي كانت الإعادة العراقية الشركة الوحيدة التي منحت مثل هذا الإعفاء.

2- حيث أن الشركة قد تم تأسيسها برأس مال مختلط وتتمتع باستقلال مالي وإداري لذلك كانت قرارات إيفاد موظفي الشركة إلى الخارج تتخذ من قبل إدارة الشركة فقط.

3- تم، على سبيل الاستثناء، تزويد الشركة بخط خاص من التلكس للاتصال الخارجي وكان الخط مفتوحاً لمدة 24 ساعة في اليوم. وقد اعتبر هذا الأمر تسهيلاً استثنائياً لأعمال الشركة في ذلك الوقت.[20]

وكتب مصطفى رجب عن بعض ذكرياته الشخصية:

- أذكر في هذا الصدد أن البعض حاول، في بداية تأسيس الشركة، أن يتوسط لدى الوزير من أجل التعيين في الشركة فكان جواب الوزير (مدير الإعادة العراقية لا يقبل الواسطة).
- كما أذكر أنه في إحدى المرات التي تغير فيها نظام الحكم في العراق أعلمني الوزير الجديد المسؤول عن التأمين أنه تبين لهم أنه لا يوجد في الشركة التي أديرها من هو من الجماعة التي أتت مع النظام الجديد فأجبته أن هذه معلومة لا علم لي بها لأنني لا أسأل الموظفين، لا عند التعيين ولا بعد التعيين، لأية جهة أو جماعة ينتمون.[21]

[20] تيسير التريكي ومصباح كمال، **حوار مع رائد في إعادة التأمين: الدكتور مصطفى رجب** (بيروت: منتدى المعارف، 2020)، ص47-48.

[21] تيسير التريكي ومصباح كمال، مصدر سابق، ص 51.

لنقرأ معاً نصاً آخراً طويلاً لمصطفى رجب له علاقة بإدارته للإعادة العراقية وتعامله مع الحكومة في قضية تمس موظفين في الشركة:

لقد اتبعت سياسة إعداد الشخص الثاني في الشركة، أي سياسة من شأنها تحضير الخلف المناسب. وقد طبقت هذه السياسة في بغداد وبيروت وأبوظبي فكان انتقال الإدارة حينما يحين موعد رحيلي عن الشركة انتقالاً هادئاً. وقد أثبتوا جميعاً حسن ظني بهم. هذه السياسة منطلقة من قاعدة أؤمن بها أن المدير الناجح ليس هو الذي يحقق الأهداف فقط بل الذي يعد من يخلفه عند رحيله كذلك.

ولتوضيح وجهة نظري متى وأين يجب اتخاذ قرارات حدية أسرد الواقعة الآتية: تغير نظام الحكم ذات مرة في العراق وحينما أتيت إلى مكتبي في الشركة التي كنت أديرها علمت أن ثلاثة من المدراء الفنيين في الشركة قد ألقي القبض عليهم في الليلة السابقة.

كان هذا الإجراء بالنسبة لي إجراء مؤلماً يتطلب أن أفهم أسبابه كما أنه يؤثر على السمعة الدولية للشركة، تلك السمعة التي كانت تشكل جزءً كبيراً من رأسمال الشركة.

في ص 69-71 يسرد مصطفى رجب قصة تكليف كل من الرسامين ضياء العزاوي ورافع الناصري والنحاتين محمد غني حكمت وإسماعيل فتاح الترك لعمل بعض اللوحات والمنحوتات لكي تعلق على جدران البناية من الخارج والداخل بعد الانتهاء من إنشائها على أن يكون عملهم مستوحى من فكرة التأمين والأمان. بعد تعليق المنحوتات واللوحات، اتصل به محافظ بغداد واستفسر منه عن سبب تعليق تماثيل على جدران بناية الشركة قائلاً إن هذا تجسيد للبشر وهو محرّم! وأنهى كلامه بأنه سيرسل من يقوم برفع التماثيل في حالة عدم رفعها! كان رد مصطفى رجب انه سيخبر الوزير بالأمر. وكان جواب الوزير عدم الاستجابة لطلب محافظ بغداد "وإذا جاء أحد يريد رفع التماثيل أخبرني فوراً! ولحسن الحظ لم يأت أحد وإلا كانت ستكون معركة عند مدخل الشركة!"

للتعريف بتقلبات المواقف السياسية والدينية تجاه النُصب والتماثيل قبل وبعد 2003 راجع ميسون الدملوجي، **منحوتات بغداد بين الفن والسياسة**، (بغداد: دار درج، 2021)، وخاصة العرض المعنون "إزالة النصب والتماثيل واجتثاثها وموقف المجتمع،" ص 106-115.

اتصلت بوكيل وزارة الداخلية الجديد وكنت على معرفة به ورجوته إعلامي عن أسباب اعتقالهم حيث أنني لم ألمس أي نشاط سياسي لهم طيلة فترة عملهم في الشركة. وعدني بالاستفسار والعودة إليَ. مضت ساعتان وإذا به يتصل بي ويبلغني أنه لا توجد أشياء خطيرة وأنه سيطلق سراحهم بعد بضعة أيام. أجبته أنه حيث لا يوجد ما يبرر اعتقالهم فإنني سأذهب إلى بيتي وأعود للعمل حينما يطلق سراحهم. أجابني أن الأمر لا يستدعي اتخاذ هذا الموقف. أبلغته أنني أشعر أنني مسؤول عنهم وحيث أنك تقول إنه لا توجد أمور خطيرة فلا أستطيع تحمل وجودهم قيد الاعتقال دون جريمة أو شبهة جدية وذهبت إلى بيتي. في اليوم التالي اتصل بي وكيل الوزارة وأبلغني أنه سيتم إطلاق سراح اثنين وقد أطلق سراحهما فعلاً وسينظر في أمر الثالث في اليوم اللاحق. أبلغته أنني سأعود للعمل هذا اليوم وآمل أن يطلق سراح الثالث يوم غد وبالفعل تم إطلاق سراحه في اليوم اللاحق. حينما قصصت ما جرى على أحد الأصدقاء عاتبني على موقفي وقال إنك تعرض نفسك لمشاكل أنت في غنى عنها!

ويبدو أن الأمر كان نتيجة وشاية وما أكثر أولئك الذين فقدوا حياتهم أو حريتهم في العراق نتيجة وشايات.

أسوق هذه الحادثة لأدلل على أن المسؤول يفترض به أن يتخذ موقفاً حدياً حينما تقتضي دواعي الواجب والضمير أن يتخذه، وليس عليه أن يتخذ موقفاً حدياً في أمر يعود القرار النهائي فيه إلى جهة رسمية أخرى وضمن اختصاصها وإلا كان مندفعاً حيث لا يجدي تسمية الاندفاع بطولة.[22]

لا غرو إذن أن تزدهر الإعادة العراقية في الفترة 1960-1980. وبهذا الشأن يفرد عبد الزهرة علي عدة صفحات من أطروحته للدكتوراه/كتابه لشركة إعادة التأمين العراقية، ويعرض تطور أقساط إعادة التأمين المكتتبة حيث يذكر نمو دخل الأقساط الإجمالي من 307,000 دينار عراقي (1961) إلى 53.315 مليون دينار

[22] مصدر سابق، ص 58-59.

(1980). ويبين أن أُقساط إعادة التأمين الواردة من خارج العراق زاد عن أقساط إعادة التأمين من داخل العراق خلال الفترة 1970-1973.[23]

لقد اقتصرت على ذكر مثال عبد الباقي رضا (1931-2021) ومصطفى رجب لمعرفتي بعملهما ولأنهما وثقا تجربتهما. هناك قادة آخرين في قطاع التأمين العراقي لا امتلك معرفة بأسلوب إدارتهم أو تجربتهم في التعامل مع الحكومات ومدى تدخلها في سياسات الشركات التي كانوا يقودونها للكتابة عنهم ومنهم، على سبيل المثل، فؤاد عبدالله عزيز وموفق حسن رضا وقيس المدرس ومدحت الجراح وعبد الخالق عبد الرؤف.

يجب أن لا ننسى أن هؤلاء وغيرهم كانوا يعملون مع عدد من مدراء الأقسام الفنية لا يقلّون عنهم شأناً في معارفهم التأمينية وقدراتهم في إدارة أقسامهم، وقد انتهى الأمر بهم ليقودوا شركات تأمين عربية أو يشغلوا مواقع متقدمة فيها نذكر منهم على سبيل المثل لا الحصر عزيز مراد، سليم الوردي، انطوان سليم إيليا، ناظم الخضيري، مؤيد الصفار، رفعت الفارسي، آمال شكري محمود، عبد الزهرة علي، جون ملكون، بيرسي سكويرا، سمير شمعان، سمير عبد الأحد، سمير قطان، منعم الخفاجي، باقر المنشئ، موفق اسكندر، صباح حداد، محمد الكبيسي وآخرين (مع الاعتذار لمن لم يرد اسمه) احتلوا مواقع فنية مهمة في العديد من شركات التأمين العربية. وكان واركيس بوغوص، مدير قسم الحريق في شركة إعادة التأمين العراقية مع بدء تأسيس الشركة، قد ارتقى في مجال العمل بعد مغادرته للعراق (1969) ليكون الرئيس التنفيذي لشركة التأمين الأمريكية St Paul في لندن.

[23] Abdul Zahra Abdullah Ali, *Insurance Development in the Arab World: Available Domestic Capacity and Demand for International Reinsurance* (London: Graham Trotman, 1985), p 181-185.

كـان هـذا فـي العهـد الـديكتاتوري (1968-2003)، وهـو علـى أي حـال لـم يكـن يخلـو مـن ممارسـات ظالمـة وتعسـف تجـاه كـل مـن يختلـف مـع النظـام. ففـي قطـاع التـأمين قـام بتهجيـر بعـض العـاملين إلـى إيـران بحجـة التبعيـة.[24] كمـا كـان مـن نتـائج تجميـد عمـل المؤسسـات الرسـمية وسـحب إداراتهـا، ومنهـا شـركات التـأمين، فـي أعقـاب انتفاضـة 1991، توقـف نشـاط التـأمين فـي إقلـيم كوردسـتان إذ لـم يعـد بإمكـان فـروع شـركتي التـأمين الوطنيـة والتـأمين العراقيـة الاسـتمرار فـي العمـل فـي الإقلـيم، وهذا الوضع لا يزال قائماً رغم محاولات ديوان التأمين بهذا الشأن.

وقبـل ذلـك لـم ينجـو بعـض مـوظفي شـركة التـأمين الوطنيـة مـن بطـش النظـام إذ يـروي بهـاء بهـيج شـكري فـي تقييمـه لبـديع أحمـد السـيفي، أحـد رجالات التأمين،

> وتمـر الأيـام، ويحـدث انقـلاب 14 رمضـان (8 شـباط 1963)، فأعتقـل أنـا وبـديع فـي نفـس اليـوم مـن قبـل الحـرس القـومي، فقضـيت أنـا ثلاثـين يومـا قيـد الاعتقـال، وامتـدت فتـرة اعتقـال بـديع سـبعة شـهور. وحيـث لـم يتـوفر لـدى هيئـات التحقيـق التـي شـكلها حـزب البعـث، دليـل علـى كـون بـديع عضـوًا فـي

[24] كتبتُ في هامش حول التسفير بحجة التبعية في دراسة لي الآتي:

> "يمكن البحث في هذا الموضوع بالرجوع إلى سجلات الأفراد في الشركات العامة الثلاث إذا لا يكفي مجرد القول أن العديد من العاملين في شركة التأمين الوطنية قد تم تسفيرهم إلى إيران بحجة التبعية غير العراقية. كان موضوع التبعية سياسة معلنة حتى أن إحصائيات الشركة العراقية للتأمين تذكر في تحليلها لأسباب إلغاء وثائق التأمين أن 272 (تمثل 14,1% من مبالغ التأمين) ألغيت بسبب "التسفير إلى إيران." الشركة العراقية للتأمين على الحياة، **الإحصائية السنوية لعام 1980 عن أعمال التأمين على الحياة في العراق** (بغداد: الشركة، 1981) ص 10."

راجع مصباح كمال، **دراسات حول قطاع التأمين العام في العراق** (مكتبة التأمين العراقي، 2020)، "فصل نظرة سريعة على بعض قضايا شركات التأمين العامة في العراق: ورقة استهلالية للنقاش،" ص 92-96.

الحزب الشيوعي، فقد تم الاكتفاء بفصله من الوظيفة بسبب الشكاوى التي قدمت ضده من قبل الموظفين البعثيين في مديرية الكمارك.[25]

لعل هناك أمثلة أخرى عن سوء التصرف والبطش طال بعض العاملين في شركات التأمين في الفترة ما قبل 2003 قد يكشف البحث عنها.

~~~

لا أعني من هذا العرض السريع إطراء "مناقب" النظام الديكتاتوري في مجال التأمين، فلم أكن يوماً من مناصريه فالنظام وحزبه ورأسه كان ديكتاتوريًا ولا خلاف حول هذا التوصيف، ولكن الخلاف قد ينشأ عند تقييم قطاع التأمين في ظل الديكتاتورية، وهو موضوع لم يُدرس كتاريخ رغم بعض محاولاتي المتناثرة في كتاباتي. قد ينهض باحث شاب للقيام بمثل هذه الدراسة.

إن ماضي قطاع التأمين العراقي يبدو جميلاً مقارنة بما انتهى إليه بعد 2003، ولكن يجب أن لا يُفهم من هذا التوصيف الانطباعي أن ماضي القطاع كان دائماً خالياً من العيوب. لذلك فإن المقارنة بين الماضي والحاضر تظل مسألة بحاجة إلى بحث تفصيلي.

أحسب نفسي مع نفر قليل في قطاع التأمين العراقي أننا نعمل، كل من موقعه، لتطوير قطاع التأمين في العراق، ولا نبغي من وراء ذلك مكسباً مادياً. إن ما نكتبه لا يُراد منه الفضح والتقويض بل الإشارة إلى مصادر الخطأ والتقصير للعمل على علاجه وتشجيع أصحاب الشأن بمراجعة أنفسهم ومحاسبتها. أحس أحياناً بأن الواحد منا

[25] بهاء بهيج شكري، **رسائل في تاريخ التأمين في العراق**، إعداد وتحرير مصباح كمال (مكتبة التأمين العراقي، 2021)، رسالة "التوسع في توثيق التجربة مع التأمين،" ص 106.
~~~

"يحـرث فـي البحـر" ومـع هـذا فإنـه مـن الضـروري الاسـتمرار فـي الكتابة والتوثيق لفائدة المهتمين من القراء ولتسجيل شهادة للتاريخ.■

(*) كاتب في قضايا التأمين

حقوق النشر محفوظة لشبكة الاقتصاديين العراقيين. يسمح بإعادة النشر بشرط الإشارة إلى المصدر. 8 تموز 2023
http://iraqieconomists.net/ar/